وان جاز ان يجعل شاملا للعبث فلا خفا في شموله للمعصية ايضا والجواب منع
الحصر لكثرة المصالح الدنيوية فان فعل المشتمل على المصلحة المحضة او الراجحة طاعة
وتواضع قلنا ممنوع اذ ربما كان فيه انتفاع وتعظيم للغير ولهذا لا يليق به نقل
الرب وان اشتمل على المصلحة ولو سلم الحصر فالمقدور في نفسه حركات وسكنات
ولحقه هذه الاحوال والاعتبارات بحسب قصد العبد وداعيته وليست من
لوازم الماهية فانتفاؤها لا يمنع التماثل ومنهم الجبائي واتباعه القائلون بانه لا يقدر
على نفس مقدور العبد لانه لو صح مقدور بين قادرين لصح مخلوق بين خالقين
لانه يجب وقوعه بكل منهما عند تعلق الارادة لما سبق من وجوب حصول الفعل
عند خلوص القدرة والداعي وقد عرفت امتناع اجتماع المؤثرين على اثر واحد
والجواب عنه نمنع الملازمة بناء على ان قدرة العبد ليست بمؤثرة وسيجيء ان شاء
الله تعالى ولو سلم فانما يجب خلوص الداعي والقدرة لو لم يكن تعلق القدرة او
الارادة للاخر مانعا ولو سلم فيجوز ان يكون واقعا بهما جميعا لا بكل منهما ليلزم المحال
وعند الطبري منع بطلان اللازم فانا اذا فرضنا انتهاض جوهر واحد
بكفي اثنين فجذبه احدهما حال ما دفعه الآخر فان الحركة الحاصلة فيه مستندة
الى كل منهما وفيه نظر تنبيه ما مر من الاختلاف كان في شمول قدرة الله تعالى
بمعنى كونه قادرا على كل ممكن سواء تعلقت به القدرة والارادة فوجد ام لا ام لم يوجد
اصلا او وجد بقدرة مخلوق وعلى هذا الاثبات اختلاف الفلاسفة ومن جرى
مجراهم ممن لا يقول بكونه قادرا مختارا وقد يفسر شمول قدرته بان كل ما يوجد
من الممكنات فهو معلول له بالذات او بالواسطة وهذا مما لا نزاع فيه لاحد
من القائلين بوجود الواجب وان الخلاف في كيفية الاستناد ووجوب الوسائط
وتفاصيلها وان كل ممكن الى اي ممكن يستند حتى ينتهي الى الواجب وقد يفسر
شمول قدرته بان ما سوى الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته
وارادته ابتداء بحيث لا مؤثر سواه وهذا مذهب اهل الحق من المتكلمين وقليل
ما هم وتمسكوا بوجوه الاول النصوص الدالة اجمالا على انه خالق الكل لا خالق سواه
وتفصيلا على انه خالق السموات والارض والظلمات والنور والموت والحياة
وغير ذلك من الجواهر والاعراض الثاني دليل التوارد وهو انه لو وقع شيء بقدرة
الغير وقد عرفت انه مقدور لله تعالى ايضا فلو فرضنا تعلق الارادتين به
معا فوقوعه اما باحدى القدرتين فيلزم الترجيح بلا مرجح واما بهما فيلزم توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد لان التقدير ان كلا منهما مستقل بالايجاد فلا يجوز ان
تكون العلة هو المجموع وهذا بخلاف حركة الجوهر المنتهض بكفي جاذب ودافع
فانه لا دليل على استقلال كل منهما بايجاد تلك الحركة على الوجه المخصوص ٥

به هي في صحة تعلقها به تلك البعض الذي تعلقت به تلك فتقصر الصفة في التعلق
على جزء مع ما علمت صحته وايضا فتخصيص الصفات ببعض ما جاز ان تتعلق به
يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة اليها وذلك يوجب حدوثها
وقد مر قيام البرهان على وجوب البقاء والقدم لذاته تعالى ولجميع صفاته فظهر ان
اسنادها وعدم التناهي لتعلق القدرة بمعنى انه لا يجوز ان يمتنع عنها ممكن من الممكنات
بان تقف دونه ولا تتعلق به اولى من اسناده اليها كما هو الواقع في عبارات
القوم وان حمله السعد على خلاف ظاهره ولفظه قدرة الله تعالى غير متناهية
اما بمعنى انها ليست لها مقدورات تنتهي الى حد ونهاية او بمعنى انها لا تبطل
عليها العدم فظاهر لا يحتاج الى التعرض له واما بمعنى انها لا تنتهي بحيث يمتنع تعلقها
فلان ذلك عجز ونقص ولان كثيرا من مخلوقاته ابدية كنعيم الجنات وذلك بتعاقب
جزئيات لا نهاية لها بحسب القوة والامكان ولان المقتضي للقادرية هو الذات
والمصحح للمقدورية هو الامكان على الراجح ولا انقطاع لهما وبهذا استدلوا على شمول قدرة
الله تعالى لكل موجود ممكن بمعنى انه يصح تعلقها به ولما توجه عليه انه لم
لا يجوز اختصاص بعض الممكنات بشرط لتعلق القدرة او مانع عنه بعد
وجود المقتضي والمصحح لا يكفي بدون وجود الشرط وعدم المانع اجيب بانه لا تمايز للممكنات
قبل الوجود ليختص البعض بشرائط التعلق وموانعه دون البعض وهذا ضعيف
والاولى التمسك بالنصوص الدالة على شمول قدرته مثل والله على كل شيء قدير
وخالف في شمول قدرة الله تعالى للممكنات طوائف منهم المجوس فقالوا انه لا يقدر
على الشرور حتى خلق الاجسام المؤذية وان القادر على ذلك فاعل آخر يسمى عندهم اهرمن
لئلا يلزم كون الواحد خيرا شريرا وقد مر ابطاله ومنهم النظام واتباعه فقالوا انه
لا يقدر على خلق الجهل والكذب والظلم وسائر القبائح اذ لو كان خلقها مقدورا له لجاز
صدوره عنه واللازم باطل لافضائه الى السفه ان كان عالما بقبح ذلك وباستغنائه عنه
والى الجهل ان لم يكن عالما والجواب لا نسلم قبح شيء بالنسبة اليه تعالى كيف وهو
تصرف في ملكه ولو سلم فالقدرة عليه لا تنافي امتناع صدوره عنه نظرا الى وجود
الصارف وعدم الداعي وان كان ممكنا في نفسه ومنهم عباد واتباعه القائلون بانه
ليس بقادر على ما علم انه لا يقع لاستحالته ووقوعه كما في المحصل وكذا ما علم انه يقع
لوجوبه والجواب ان مثل هذه الاستحالة والوجوب لا ينافي المقدورية
ومنهم ابو القاسم البلخي المعروف بالكعبي واتباعه القائلون بانه لا يقدر على مثل مقدور العبد
حتى لو حرك جوهرا الى حيز وحركه العبد الى ذلك الحيز لم تتماثل الحركتان وذلك لان فعل
العبد اما عبث او سفه او تواضع بخلاف فعل الرب وفي عبارة المحصل بدل التواضع
الطاعة وعبارة المواقف اما طاعة او معصية او سفه وليست على ما ينبغي لان السفه

وان جاز

Copyright © King Saud University